



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

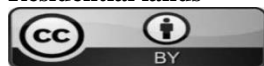
Dr. Ali Fawzi Saeed

Wasit Education
Directorate

Email:

alifawzisaheed1980@gmail.com

Keywords:

Urban growth ,
Residential lands

Article info

Article history:

Received 20.Jul.2024

Accepted 12.Sep.2024

Published 15.Nov.2024



Distribution of residential Plots of land and its impact on urban growth in the City of Kut

A B S T R A C T

Urban growth is a distinct phenomenon of the continuous growth of a city as a result of economic , political and social changes . City centers are among the areas most exposed to change and growth because they contain Various urban functions .Urban growth is the increase in urban land areas as a result of the in crease in the population of cities .

Urban growth may take different patterns , including random and planned patterns . There fore , government policy seeks to adopt planned urban growth according to specific goals . The government is working to achieve this through the process of distributing residential plots of land in specific locations and spaces according to government policy in directing the expansion of urban growth in the city .

The research aims to explain the impact of the distribution of residential plots of land on urban growth in the city, the trends of this growth, and the government's role in directing the housing market. It also shows the importance of the research in clarifying the concept of urban growth, the factors affecting it, the different patterns of urban growth, and the impact of the distributed plots of land on the city's growth. Through the addition of new urban lands, which constituted 22% of the city's area, the research relied on a descriptive approach and statistical geographical research by extracting the annual population growth rat by determining the number of plots distributed for the period (2013 – 2023) their location and area , and the segments benefiting from them .

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol57.Iss1.4041>

توزيع قطع الأراضي السكنية وأثرها على النمو الحضري في مدينة الكويت

م.د. علي فوزي سعيد

مديرية تربية محافظة واسط

المستخلص :

يعد النمو الحضري ظاهرة متميزة للنمو المستمر للمدينة نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إذ تعد مراكز المدن من أكثر المناطق تعرضاً للتغير والنمو لاحتوائها على مختلف الوظائف الحضرية ، فالنمو الحضري هو زيادة مساحة الأراضي الحضرية نتيجة زيادة عدد سكان المدن ، وقد يتخذ النمو الحضري أنماط مختلفة منها نمط عشوائي ونمط مخطط لذلك تسعى السياسة الحكومية الى اعتماد النمو الحضري المخطط وفق أهداف محددة تعمل الحكومة على تحقيقها من خلال عملية توزيع قطع الأراضي السكنية في مواقع ومساحات معينة بحسب السياسة الحكومية في توجيه امتداد النمو الحضري في المدينة .

إذ يهدف البحث الى بيان أثر توزيع قطع الأراضي السكنية على النمو الحضري في المدينة واتجاهات هذا النمو والدور الحكومي في توجيه سوق السكن، كما تظهر أهمية البحث في توضيح مفهوم النمو الحضري والعوامل المؤثرة فيه وأنماط النمو الحضري المختلفة وما أثر قطع الأراضي الموزعة على نمو المدينة من خلال إضافة أراضي حضرية جديدة شكلت نسبة ٢٢% من مساحة المدينة، واعتمد البحث على منهج الوصفي والبحث الجغرافي الإحصائي من خلال استخراج معدل النمو السنوي للسكان وتحديد عدد القطع الموزعة للمدة (٢٠١٣ . ٢٠٢٣) وموقعها ومساحتها والشرائح المستفيدة منها.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، الأراضي السكنية.

- المقدمة :

أن نمو واتساع المراكز الحضرية ظاهرة نشأت بتأثير ارتفاع درجة التحضر وقد شغلت أفكار الباحثين الجغرافيين والديموغرافيين والمخططين لغرض التوصل من خلال دراساتهم الى صيغة المدينة النموذجية التي تستغل ظروفها الطبيعية والبشرية بشكل كفاء من اجل تقديم افضل الخدمات لسكانها والمناطق المحيطة بها ، كما أشارت الدراسات الحضرية إلى اختلاف في النمو الحضري بين مدينة وأخرى وهذا يعود الى اختلاف مقومات نشأة وتطور المدن من جهة ، وتباين معدلات الزيادة السكانية والوظيفة الرئيسة التي تقدمها المدينة من جهة أخرى ، كما أن تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة وفي مقدمتها تطور وسائل النقل فضلاً عن الهجرة السكانية الداخلية وتغير استعمالات الأرض الحضرية من المنطقة التجارية المركزية باتجاه الاستعمالات الأخرى دور في اختلاف معدل النمو الحضري ، وبالتالي تأخذ المراكز الحضرية بالنمو المساحي على حساب الأراضي المحيطة بها في محاولة لسد متطلباتها الوظيفية والسكانية ، إذ شهدت مدينة الكويت توسعاً عمرانياً كبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة الطلب المتزايد على السكن ويعد توزيع قطع الأراضي السكنية أحد أهم الحلول لمواجهة هذا الطلب نتيجة لنمو سكان المدينة سواء عن طريق الزيادة الطبيعية او عن طريق الهجرة .

- مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل أسئلة كالاتي :

١. هل نمط النمو الحضري في مدينة الكويت مخطط أم عشوائياً ؟
٢. هل أن حجم المدينة وزيادة سكانها له دور في النمو الحضري فيها ؟
٣. ما تأثير توزيع قطع الأراضي على النمو الحضري في المدينة ؟
٤. هل ان زيادة مساحة استعمالات الأرض الوظيفية لها اثر في زيادة النمو الحضري في منطقة الدراسة ؟

- فرضية البحث :

تعد فرضية البحث حل أولي لمشكلة ما ويمكن أن نضع مجموعة فروض هي :

١. يتم توزيع قطع الأراضي السكنية لمواجهة زيادة الطلب على الأراضي الحضرية نتيجة نمو سكان المدينة
٢. السياسة الحكومية اتجاه مشكلة السكن وارتفاع أسعار الأرض والنمو العشوائي داخل المدينة .
٣. تقليل الضغط على الخدمات الحضرية لاسيما في المنطقة المركزية للمدينة والمناطق المحيطة بها .

- هدف البحث :

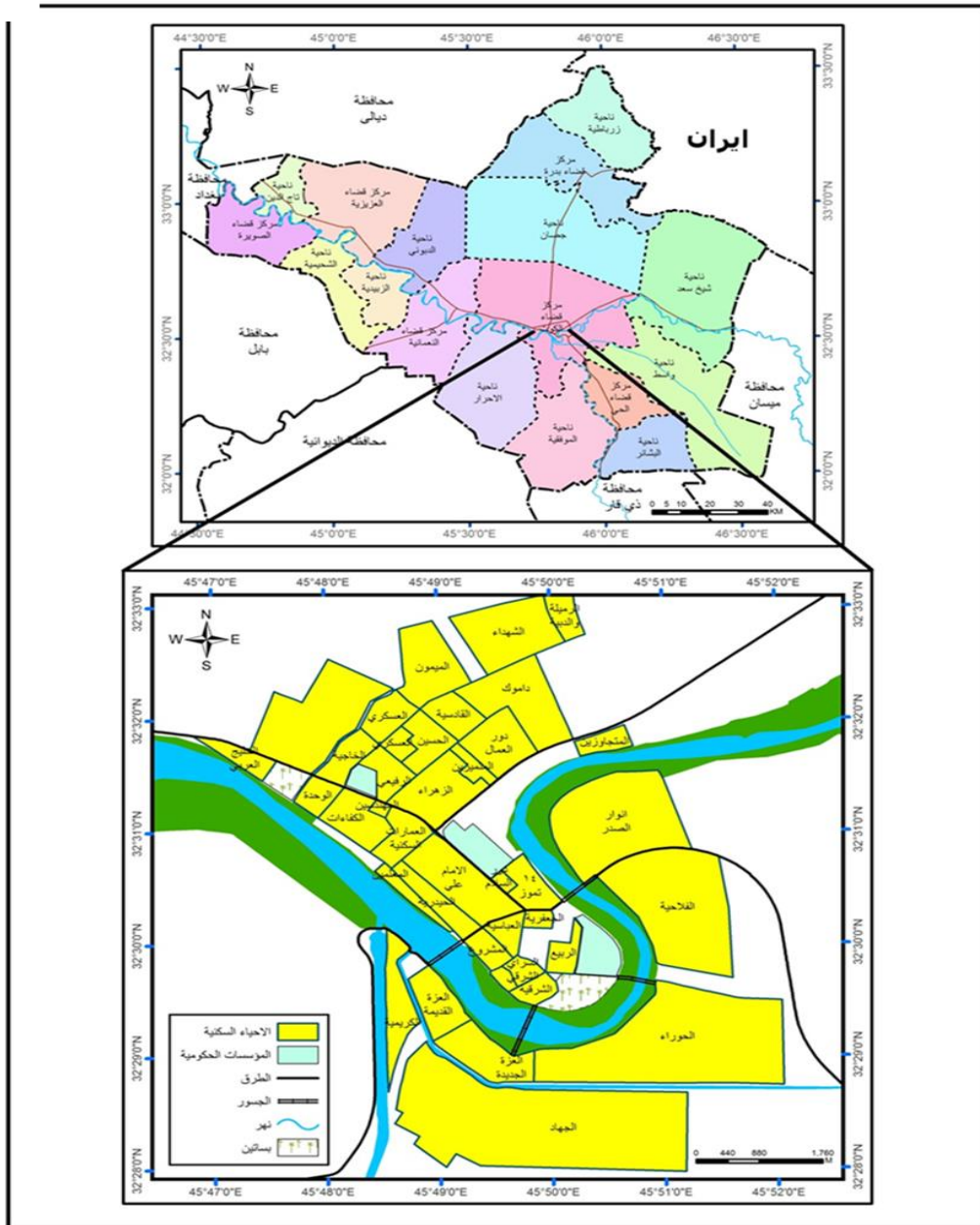
١. تحليل نمط توزيع قطع الأراضي السكنية وتغير استعمالاتها الوظيفية في مدينة الكويت.
٢. تقييم أثر توزيع قطع الأراضي السكنية على النمو الحضري في المدينة.
٣. دراسة العوامل المؤثرة على توزيع قطع الأراضي السكنية في منطقة الدراسة .

- الحدود المكانية والزمانية للبحث :

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمدينة الكويت التي يقع بعدها المكاني فلكياً بين دائرتي عرض $32,28^{\circ}$ و $32,33^{\circ}$ شمالاً وبين خطي طول $45,47^{\circ}$ و $45,51^{\circ}$ شرقاً (الوائي ، ٢٠١٧ ، صفحة ٤) بمساحة بلغت (٨٣) كم^٢ (مديرية بلدية الكويت. (٢٠٢٢)، خريطة (١).

أما الحدود الزمانية تمثلت بمتابعة عملية توزيع قطع الأراضي للمدة (٢٠١٣ . ٢٠٢٣) .

خريطة (١)
موقع مدينة الكوت بالنسبة لمحافظة واسط



المصدر : ١- الهيئة العامة للمساحة ، خريطة محافظة واسط الادارية لعام ٢٠١٢ ، بمقياس ١ : ٥٠٠٠٠٠٠ .
٢- خريطة التصميم الاساس لمدينة الكوت بمقياس ١ : ٣٠٠٠٠٠ .

أولاً : مفهوم النمو الحضري:

النمو الحضري هو زيادة مساحة الأراضي الحضرية الناجم عن زيادة عدد سكان المدن فهو الامتداد الحضري الغير مخطط او العفوي لزحف وتوسع الأراضي الحضرية ، أن نمو مراكز المدن يعكس زيادة أعداد سكانها من خلال الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الى المدن فالنمو الحضري ظاهرة تنشأ من زيادة عدد السكان الحضر والزيادة في الأنشطة والفعاليات داخل المدن مما ينعكس على توسع الرقعة الجغرافية الحضرية فضلاً عن تطور أوضاع السكان الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية (عبد الرحيم و الركابي، ٢٠٢٢، صفحة ٣٥٢)

يعبر النمو الحضري عن التوسع العددي لسكان المدينة وزيادة المساحة التي تشغلها ، كما ان النمو المساحي للمراكز الحضرية وزحفها باتجاه المناطق الريفية يكون عادة زحفاً بطيئاً ولكنه مستمراً ناقلاً معه مختلف الاستعمالات الحضرية من المدينة الأم إلى الأنطقة الخارجية المحيطة بها.

تعد ظاهرة النمو الحضري من اكثر الظواهر وضوحاً في العالم فمن المعروف ان المدينة تميل للنمو بتأثير تحرك وظائفها الأساسية الى مواضع مميزة داخل المدينة وخارجها وتضاعف حجمها وعددها من اجل تقديم افضل الخدمات لسكان المدينة المركزية وظهيرها ، وتعد تلك الوظائف أقطاب جذب شديدة لسكان مناطق الأطراف والريف القريب حتى بات من المستبعد بقاء أي المدينة ثابتة في صورتها الأولى (الجميل، ٢٠٠٥، صفحة ٣)

وتعد هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة الأساس الأول في نمو المراكز الحضرية ، وتختلف سرعة النمو الحضري بين دول العالم من جهة وبين أجزاء الدولة الواحدة من جهة أخرى فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية السائدة في العالم او في الدولة لها آثار كبيرة في حركة السكان ودرجة استقرارهم ويتبع النمو الحضري عادة النمو الاقتصادي لذلك تتمتع المراكز الحضرية الكبيرة بقوة جذب ضخمة لسكان مناطق الظهير المباشر والبعيد كونها توفر فرصاً جيدة لتشغيل الأيدي العاملة في فعاليتها الإنتاجية والخدمية بغض النظر عن درجة المهارة والكفاءة التي يتمتع بها العامل (Adelman & Cynthia, 1967, p. 25)

ثانياً : العوامل المؤثرة في النمو الحضري :

١ . العوامل البشرية :

١ . ١ . نمو السكان :

إن دراسة السكان في ظل عدم وجود تعدادات سكانية يصبح أمراً صعباً للغاية وقائماً على تقديرات ذاتية في تحديدها لعدد السكان ليس على امتداد فترة زمنية طويلة بل ربما في السنة الواحدة (أبو عيانة، ١٩٨٤، صفحة ١٩٦). فقد يتباين النمو السكاني ويختلف لدرجة كبيرة بين مختلف المناطق سواء كانت الأكثر تقدماً أم الأقل تقدماً منها فضلاً عن الاختلاف بين المناطق الرئيسية والمناطق الأخرى التابعة لها . (U.N., 1992 , p. 31)

ويرتبط نمو السكان في أي منطقة من العالم بعاملين رئيسيين هما الزيادة الطبيعية والهجرة، إذ أن الزيادة الطبيعية تعني الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات. فتختلف معدلات المواليد باختلاف الظروف البيولوجية التي ترتبط بالخصوبة وهذه بدورها تختلف باختلاف الظروف الاجتماعية التي ترتبط بالزواج المبكر أو تعدد الزوجات أو وحدانية الزوجة، كما تتصل بالنواحي العمرانية وطبيعة المسكن، إلى جانب ارتباطها بالنواحي الاقتصادية المتعلقة بنوع الحرفة ومستوى المعيشة والعناية الصحية والمستوى الثقافي وغيرها (الصفار ، ١٩٩٤، صفحة ١١٢.١١).

ولغرض معرفة معدلات النمو السكاني في مدينة الكوت يمكن تتبع ذلك من خلال ملاحظة معدلات النمو، إذ يلاحظ من الجدول (١) بأن سكان مدينة الكوت في زيادة مستمرة إذ بلغ عدد سكان المدينة (١٩٨٣١٧) (وزارة التخطيط، ١٩٩٧) نسمة حسب تعداد عام ١٩٩٧ زاد عدد سكان المدينة عام ٢٠٠٧ الى (٣١٢٦١٠) نسمة أي بزيادة مقدارها (١١٤٢٩٣) نسمة وبمعدل النمو بلغ (٤,٦%)^{*}.

* تم استخراج معدل النمو للسكان حسب المعادلة الآتية :

في حين بلغ عدد سكان المدينة عام ٢٠١٧ (٣٦٩٣٨٩) نسمة بزيادة مقدارها (٥٦٧٧٩) ليصل معدل النمو إلى (١,٧%) بعدها زاد عدد السكان ليصل عام ٢٠٢٣ إلى (٤٦٠١٥٧) نسمة بزيادة مقدارها (٩٠٧٦٨) وبمعدل نمو بلغ (٣,٧%) جدول (١) ، ونلاحظ مما تقدم أن سكان المدينة في تزايد مستمر وإن كان هناك تباين في مقدار الزيادة من سنة إلى أخرى الذي ينعكس على معدل نمو السكان خلال تلك الفترة ، و إن هذه الزيادة في عدد السكان كان لها أثر في زيادة النمو الحضري من خلال زيادة مساحة استعمالات الأرض الوظيفية في المدينة لتلبية حاجة السكان .

جدول (١) معدل النمو السنوي لسكان مدينة الكوت للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٢٣)

معدل النمو %	الفرق بين التعدادين	مجموع السكان		السنة
		تعداد ثانوي	تعداد الأول	
٤,٦	١١٤٢٩٣	٣١٢٦١٠	١٩٨٣١٧	٢٠٠٧ - ١٩٩٧
١,٧	٥٦٧٧٩	٣٦٩٣٨٩	٣١٢٦١٠	٢٠١٧ - ٢٠٠٧
٣,٧	٩٠٧٦٨	٤٦٠١٥٧	٣٦٩٣٨٩	٢٠٢٣ - ٢٠١٧

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على

- ١ - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء / نتائج التعداد العام لسكان العراق عام ١٩٩٧ ، نتائج حصر وترقيم السكان لعام (٢٠٠٧) ، محافظة واسط ، تقرير (٢٢) جدول (١) ص ٥٢ .
٢. مديرية إحصاء محافظة واسط ، تقديرات سكان محافظة واسط لعام (٢٠١٧) و (٢٠٢٣) .

٢ - العوامل الاقتصادية :

تعد العوامل الاقتصادية أهم العوامل المؤثرة في النمو الحضري ، فقد نالت حيزاً كبيراً من دراسات العديد من الباحثين ومنهم الإنكليزي هارولد كارتر (Harold Carter) ، وكذلك روبرت ديكنسون (Robert Dickinson) ، إذ حدد ثلاث قوى تؤدي دورها في التأثير على استعمالات الأرض في المدينة، وقد جعل العوامل الاقتصادية في مقدمتها إضافة إلى الاتجاهات والقيم الاجتماعية والتشريعات العامة (حسين، ٢٠٠١، صفحة ٧٨).

ويمكن فهم هذا العامل من خلال مناقشة الجوانب الآتية :

٢-١ - قيمة الأرض :

$$r = \sqrt[t]{\frac{pt}{po}} - 1 \times 100$$

حيث أن :

r = نسبة النمو السنوي

pt = عدد السكان في التعداد الأخير

po = عدد السكان في التعداد الأول

t = عدد السنوات بين التعدادين

ينظر : احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٠ .

يتحكم هذا العامل إلى حد كبير في النمو الحضري، إذ تأتي قيمة الأرض الحضرية نتيجة فعلية لواقع التفاعل بين الفعاليات الحضرية في استغلال مساحة الحيز الحضري، فهي انعكاس واضح لطبيعة توزيع الاستعمالات الحضرية، ففي المناطق المرغوبة للاستثمار من قبل أكثر من فعالية ترتفع قيمة الأرض في حين تضمحل عند المناطق التي لا تخضع لمنافسة الاستعمالات الحضرية، من هذا تأتي أهمية دراسة قيمة الأرض بعد استكمال التفاعلات الوظيفية على سطح المدينة الجغرافي (الجنابي، ١٩٨٥، صفحة ٤٩).

ترتفع قيمة الأرض في مركز المدينة وعلى طول امتداد الشوارع الرئيسية ومناطق تقاطع هذه الشوارع، وتبدأ قيمة الأرض بالتناقص تدريجياً نحو محيط المنطقة الحضرية إذ تصل قيمة الأرض إلى أعلى مستوى لها عند مركز المدينة كونها البؤرة الرئيسية للطرق وعامل المنافسة لاستعمالات الأرض الحضرية الحاد جداً فيها (chorley & Haggitt, 1972, p. 336). نجد أن قيمة الأرض تكون في أوجها في مركز المدينة وتقل كلما انتقلنا من مركز المدينة إلى أطرافها مع بعض الاستثناءات البسيطة مثل الشوارع التجارية الرئيسية أو نقاط التقاء الطرق، إذ أن قيمة الأرض هي التي تحدد نمط الاستعمال السائد فوسط المدينة أو مركزها يصلح لكل الاستعمالات ولكن الاستعمال السائد هو الاستعمال التجاري الذي يستطيع دفع قيمة الأرض أو إيجارها المرتفع في هذه المنطقة (غنيم، ٢٠٠٨، صفحة ١٧٨).

٢-٢ - تغيير الاستعمال :

تمتاز استعمالات الأرض الحضرية بالتغير المستمر، نتيجة لطبيعة النمو في أحجام ومساحات المراكز الحضرية، فالاستعمال القائم في موضع معين من المدينة وفي وقت ما يصبح غير مؤهل لأداء نفس الوظيفة في وقت آخر، مما يضطره الانتقال إلى موضع آخر يحقق ما يصبو إليه من نمو وتطور، ويعد الاستعمال السكني من أكثر الاستعمالات الحضرية سرعة في تغيير موضعه بتأثير قلة قدرته على المنافسة، فهو من الاستعمالات التي خرجت في وقت مبكر من المدينة القديمة (الجنابي، ١٩٨٥، صفحة ١٣٩).

إن عملية تطور المراكز الحضرية في البلاد جرت بسرعة نتيجة التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع، الذي انعكس في التركيز على قطاع التجارة والبناء والنشاطات العقارية كالتغيير الذي حدث عند أطراف المدينة إذ تحولت من استعمالات زراعية إلى استعمالات سكنية نتيجة لنموها وتوسعها، وهذا مما أدى إلى تغير في سعر الأرض نتيجة لتغير الاستعمال مقارنة بسعرها عندما كانت مناطق زراعية، أو أراضي خالية أو متروكة ولاسيما المناطق الواقعة على امتداد الطرق الرئيسية التي طغت عليها الاستعمالات السكنية كالأراضي الزراعية التي كانت تجاور أحياء الزهراء والداموك والكرامة والخاجية وحي الجهاد (الواللي، ٢٠١١، صفحة ٤٤).

٣ - العوامل الاجتماعية :

تؤثر العوامل الاجتماعية بشكل كبير في التركيب الداخلي للمدينة ونظام توسعها المساحي في المستقبل، إذ كان للمظاهر الاجتماعية السائدة من عادات وتقاليد وأعراف وقيم ذات موروث حضاري وثقافي قديم تميز به سكان المدن الأثر الكبير في عملية النمو والامتداد المساحي لتلك المدن (الشمري، ٢٠٠٧، صفحة ٧٩). ويمكن تحديد أثر العوامل الاجتماعية من خلال العوامل الآتية:

٣ - ١ - عوامل التسلط والتدرج :

يقصد بمفهوم التسلط أو السيطرة (Dominance) التأثير الذي ترضه أحد المناطق في المدينة من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية على المناطق الأخرى من نفس النوع أو من نوع آخر في بعض الحالات (حسين ع، ١٩٧٧، صفحة ٦٩).

(٧١). كسيطرة المنطقة التجارية المركزية C.B.D في مدينة الكوت على المناطق التجارية الثانوية والأسواق التجارية المحلية من حيث السلع والبضائع التي تعرض فيها، وفي نفس الوقت تفرض هذه المنطقة تأثيراً على المدينة بأكملها من حيث تقديمها للبضائع وخاصة ذات المستوى العالي لجميع السكان (الجنابي، ١٩٨٥، صفحة ١٤٧).

أما مفهوم التدرج (Gradient) فيوضح تناقص تسلط منطقة من المناطق على المناطق الخارجية من المدينة، وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في المناطق الانتقالية التي تقع بين مراكز التسلط والمراكز الفرعية، وهذا التدرج بدوره يؤثر في ترتيب استعمالات الأرض داخل المدينة، كما أن سعر الأرض ومقدار الإيجار ونوع الاستثمار وكثافته يتدرج أيضاً (الهيبي و حسن، ٢٠٠٠، صفحة ٧٨). وهذا ما تم الإشارة إليه عند استعراض أسعار الأرض وتدرجها من مركز المدينة نحو الأطراف.

٣ - ٢ - ظاهرة التركيز والتشتت :

يعني مفهوم التركيز (Concentration) تجمع أو تكتل الفعاليات الحضرية المتشابهة أو الترابط بين الظواهر الاجتماعية أو الاقتصادية التي تعود إلى النوع نفسه .

أما مفهوم التشتت (De concentration) هو عملية تغيير مواضع استعمالات أرض معينة إلى مواضع أخرى على شكل تشتت أو إزاحة تحت تأثير قوى الطرد المركزي الناجمة عن متغيرات موضعية واقتصادية تتعلق بالقابلية على المنافسة ودفع الإيجار العالي كانتقال الاستعمالات السكنية من مركز المدينة إلى أطرافها (الجنابي، ١٩٨٥، صفحة ١٤٦) .

ثالثاً : أنماط النمو الحضري :

يختلف نمط التوسع المساحي للمراكز الحضرية في العالم باختلاف مؤثراته فوسائط النقل والمواصلات المستعملة حالياً غيرت من مراحل وأشكال نمو المدن ، ويقاس النمو الحضري عادة عن طريق التغيير المساحي بين فترتين زمنيتين مختلفتين ما بين الوضع الحالي للنمو الحضري وما كان عليه سابقاً ويبرز هذا التغيير بأوضح صورة في الأطراف الحضرية على شكل نمو مشتت (Scattered) او ممتد على شكل أشربة (Strung out) مجاوراً لاستعمالات الأرض زراعية التي تمتاز بتجانسها كما ان الكثافة السكانية فيها تكون دون متوسط الكثافة السكانية للمدينة المركزية.

(Robert D & W. A. V. , 1972, p. 476).

ويتخذ النمو الحضري الأنماط التالية :

١. نمط النمو العشوائي (التلقائي) :

وهو توسع وامتداد الاستعمالات الحضرية بدون خطة مسبقة ويتخذ الأشكال الآتية :

١.١. النمو التراكمي :

تنمو المدينة بهيئة دوائر متمركزة تمثل شكلاً تراكمياً وذلك نتيجة لضغط المنطقة التجارية المركزية الذي يرافق تدرج أسعار الأرض من مركز المدينة باتجاه الأطراف ويحدث بملء المساحات والفضاءات داخل المدينة وتمثل هذه الصورة أدق تمثيل من خلال نمو المدينة القديمة المسورة التي تتضاءل فيها المساحات بين المركز وأطرافها وتندعم فيها وسائط النقل الآلية التي اخترقت فيما بعد سورها في أعقاب الثورة الصناعية وتطور سبل الاتصال كماً ونوعاً وتضخم حجمها فضمت المساحات المحيطة بها .

تظهر أهمية الطرق والمواصلات في خلق نمو حضري محوري والنمو التراكمي مخترقاً النطاقات الدائرية ويجسد شكلاً شعاعياً للهيكل العمراني للمدينة إذ يحدث التوسع التدريجي في النسيج الحضري باتجاه الظهير الزراعي والمناطق التي تختفي عندها محددات النمو لتصبح جزء من المركز الحضري (الجميل، ٢٠٠٥، صفحة ٥) .

٢.١. النمو المتعدد النوى :

يختلف هذا النمط عن نمط النمو التراكمي وهو في أبسط صورة يعني ظهور مراكز حضرية جديدة على مقربة من المدينة القديمة وقد تنشأ المراكز الجديدة نشأة ذاتية وتتخذ شكلاً خاصاً لأنها ترتبط بعلاقات وظيفية مع المدينة الأم أو قد تتمحور حول مرقد ديني أو آثار تاريخية أو منشآت صناعية أو محطات للسكك الحديدية أو مؤسسات تعليمية أو خدمية (الجنابي، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، ١٩٨٧، صفحة ٣٤٤ . ٣٤٦) .

وتظهر العلاقة بين حجم المدينة ومساحتها المعمورة وعدد النوى التي يحتويها نسجها الحضري إذ يتناسب عدد النوى الحضرية طردياً مع حجم المدينة واستعمالها الوظيفي ويزداد عددها باتساع المنطقة العمرانية وفي كل مرحلة مورفولوجية تتخطاها المدينة تفرز عدداً من النوى المتباينة في وظائفها وشدة ارتباطها بالمدينة الأم ، وتؤثر قوى التكتل والتشتت وقيمة الأرض والتغيرات الوظيفية والتطور التكنولوجي في نشوء تلك النوى التي لا تلبث ان تلتحم مع المدينة الأم خلال مراحل النمو الحضري لكلا المركزين الحضريين وامتلاء الفضاءات والمساحات الفاصلة بينهما باستعمالات الأرض الوظيفية الحضرية (أبو عياش و القطب، ١٩٨٠، صفحة ٤٨ . ٤٩) .

٣.١ . النمو المتدرج :

يطلق على هذا النمط من النمو Leap frog development ويقصد به النمو المتناثر على شكل قفزات لإنشاء مجتمعات حضرية غير مرتبطة عمرانياً بالمدينة المركزية وإنما تفضلها منطقة خالية سوف تتطور في المستقبل ، ان هذا النمط من النمو ملائم لنقل استعمالات الأرض الحضرية كالمؤسسات التجارية والإدارية والخدمات العامة وتكون بمجموعها نوى جديدة متطورة للمراكز الحضرية .

يعد هذا النمط ملائماً لبعض المدن العراقية القديمة او المدن التي يجري فيها توزيع مساحات سكنية لشرائح اجتماعية معينة ، إذ تمتد استعمالات الأرض القديمة او الاستعمالات التي لها القدرة والفعالية على منافسة الاستعمالات الحضرية الغازية (الجنابي، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، ١٩٨٧، صفحة ٣٤٦) .

٢ . نمط النمو المخطط

يأتي نمط النمو المخطط من تدخل الدولة بطريقة مباشرة او غير مباشرة في توجيه العمران وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق والخدمات العامة بذلك تتشكل مورفولوجية المدينة وفق خطط او مخططات ضمن مواضع معينة داخل المدينة بعيداً عن الفوضى التي تخلقها حرية السكان في البناء (غنيم ، الاخرس ، و الجندي، جغرافية المدن، ٢٠١٦، صفحة ١٧١) كما يهدف النمو المخطط في توفير السكن المناسب في المكان المناسب فضلاً عن تهيئة الجو الصحي لسكان المدينة وتوفير التعايش السليم بين المجتمع والبيئة الحضرية منعاً لظهور التجمعات الحضرية المتدهورة وعشوائية ، إذ تخضع المدن الى التصاميم الأساسية Master plans الدورية بمدد زمنية قد تكون من (٢٠ - ٣٠) سنة التي تهدف تحسين استثمار البيئة الحضرية ومعالجة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية ووضع استعمالات الأرض تحت أسس وضوابط تخطيطية تشرف

عليها الجهات المعنية وتكون كفيلاً في إيصال المدينة الى الصيغة التي تناسب طموح سكانها في ضوء دراسة البنية الحضرية وتعديل الحدود البلدية جراء الزحف المتواصل للوظائف الحضرية ، أذ تهدف الدولة من خلال وضع برامج التخطيط الإنمائية إلى استيعاب النمو العمراني وذلك باستحداث ضواحي مخططة يتوافق هيكلها الوظيفي وطاقاتها الاستيعابية لاستقبال الهجرة السكانية (الجميلي، ٢٠٠٥، صفحة ٨) .

تتكون المدينة أو البيئة الحضرية من نسيج متباين من الأنشطة والفعاليات سواء كانت اقتصادية كالتجارة والصناعة وخدمات النقل أو اجتماعية ثقافية كالمساكن والمدارس والجامعات أو إدارية كالوزارات والدوائر الحكومية ومكاتب الدولة الأخرى، وتحتل هذه الأنشطة مواضع خاصة بها وهي تعكس بذلك تأثيرات مجموعات مختلفة من العوامل والقوى المحددة لأماكن وجودها، إذ نجد هناك تباينات واختلافات واسعة في كيفية توزيع أنماط استعمالات الأرض المختلفة فيها، وليس هذا فحسب بل نلاحظ تبايناً واضحاً في نوعية وكيفية انتشار أنماط هذه الفعاليات مع تغير وتبدل تأثيرات القوى والعوامل المختلفة وبحسب التطورات التكنولوجية (أبو عياش و القطب، ١٩٨٠، صفحة ٧٠).

أذ تتباين استعمالات الأرض الوظيفية في مدينة الكوت من حيث عدد المستفيدين منها وعدد العاملين فيها ومن حيث المساحة التي تشغلها، إذ لا توجد هناك علاقة نسبية بين المساحة وأهمية الاستعمال الوظيفي .

رابعاً - توزيع قطع الأراضي السكنية في مدينة الكوت :

يُعد توزيع قطع الأراضي السكنية عملية تخصيص قطع الأراضي للاستخدامات السكنية للأفراد أو المجتمعات و يعتبر توزيع الأراضي السكنية جزءاً أساسياً من عملية التخطيط العمراني والتنمية العمرانية في المدن والمناطق السكنية . كما تختلف عملية توزيع الأراضي السكنية من مكان إلى آخر وتعتمد على القوانين المحلية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية أذ يتم توزيع الأراضي السكنية عن طريق الحكومة المحلية والدوائر الحكومية ذات العلاقة كالمدينة وغيرها .

تتضمن عملية توزيع الأراضي السكنية عدة خطوات أذ يتم تحديد المناطق المخصصة للسكن وتخطيطها وتجهيزها بالبنية التحتية اللازمة مثل الطرق والمرافق والخدمات العامة كما يتم تحديد القواعد التي يجب اتباعها لتقديم طلبات تخصيص الأراضي السكنية واختيار المستحقين لهذه الأراضي وفقاً للمعايير المحددة.

ساهم زيادة عدد الموظفين إلى زيادة الطلب على السكن وبالتالي زيادة الحاجة إلى توزيع قطع الأراضي السكنية فارتفع عدد الموظفين يتزايد الطلب على السكن في تلك المنطقة وهذا الطلب المتزايد على السكن يمكن أن يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى توفير قطع الأراضي السكنية لتلبية احتياجات الموظفين الجدد .

كما ان زيادة عدد الموظفين بشكل كبير في منطقة معينة قد يؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على سوق العقارات المحلية وقد ترتفع أسعار الأراضي السكنية والإيجارات بناءً على الطلب المتزايد ، أذ شهد العراق زيادة مضطربة في عدد الموظفين لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ فقد ارتفع عدد الموظفين بشكل كبير حتى وصل بحسب آخر إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء إلى (٣٠٤٠٦٢٦) مليون موظف حسب الرقم الوظيفي ، في حين بلغ عدد موظفين محافظة واسط (١١٧٦٤٧) الف موظف (وزارة التخطيط، التقرير السنوي الخاص بالرقم الوظيفي ، ٢٠٢٢) نسبة الأكبر منهم في مدينة الكوت على اعتبار أنها المركز الإداري لمحافظة واسط ، ان هذه الزيادة في عدد الموظفين يتطلب من الدولة توفير قطع أراضي لهم بناءً على قانون بيع وإيجار أموال الدولة المعدل ذي الرقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ (الوقائع العراقية، ٢٠١٣، صفحة ٥).

أن توزيع قطع الأراضي يقع ضمن نمط النمو الحضري المخطط والهدف من عملية التوزيع هو :

١. الاحتياجات السكانية: يتم توزيع الأراضي السكنية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في المدينة من خلال تحديد مساحة الأراضي المخصصة لها وفقاً للتوقعات الديموغرافية والنمو السكاني .
 ٢. التخطيط العمراني: يتم توزيع الأراضي السكنية بناءً على التخطيط العمراني للمدن والمناطق الحضرية إذ يتم تحديد المناطق المخصصة للسكن وتخصيص الأراضي وفقاً للمعايير العمرانية والتنموية .
 ٣. السياسات الحكومية: قد تتبنى الحكومات سياسات خاصة لتوزيع الأراضي السكنية بهدف تعزيز الإسكان وتقليل من أزمة السكن من خلال توفير فرص سكنية للمواطنين، و قد تشمل هذه السياسات تخصيص قطع الأراضي للمواطنين ذوي الدخل المحدودة أو تشجيع الاستثمارات العقارية في القطاع السكني .
 ٤. الاقتصاد والتنمية: قد يتم توزيع الأراضي السكنية كجزء من استراتيجيات التنمية الاقتصادية للدولة ، كما يمكن أن يسهم القطاع العقاري في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتنمية المجتمعات المحلية.
 ٥. النمو العشوائي: تعمل الدولة على توزيع الأراضي السكنية للحد من النمو العشوائي الذي يضر بالبنية الحضرية للمدينة وما يرافقه من مشاكل في توفير الخدمات المجتمعية والتجاوز على أراضي الدولة كما هو الحال في حي الحكيم ضمن مدينة الكوت .
 ٦. سعر الأرض: لمواجهة ارتفاع سعر الأرض نتيجة لتناقص مساحة الأراضي الحضرية المتوفرة داخل المدينة الأمر الذي ينعكس على ارتفاع سعر الأرض الحضرية لذلك يتم توزيع قطع الأراضي للحفاظ على قيمة الأرض بشكل معقول .
- شرع ديوان محافظة واسط بالتعاون مع مديرية بلدية الكوت والدوائر ذات العلاقة بعملية توزيع قطع الأراضي السكنية على المستفيدين من الشرائح المتعددة إذ قامت بلدية الكوت بمسح مجموعة من المقاطعات والعمل على فرز قطع الأراضي السكنية وتحديد استعمالات الأرض الحضرية فيها ضمن التصميم الأساس للمدينة .
- بدأت بلدية الكوت بتوزيع قطع الأراضي السكنية عن طرق إجراء القرعة للشرائح المستفيدة وفق جدول محدد يتضمن مجموعة من النقاط وذلك لأجراء مفاضلة بين المتقدمين للحصول على قطعة الأرض السكنية ، إذ تم توزيع (١٨٦٦) قطعة عام ٢٠١٣ ضمن مناطق الخاجية وحي الجامعة والسياسيين والفلاحية ، في حين تم توزيع (١٤٨٨) قطعة عام ٢٠١٧ ضمن منطقة الخاجية ، بينما بلغ عدد القطع الموزعة عام ٢٠١٩ (٣٩٩) قطعة ضمن مقاطعة ام حلانة ، أما عام ٢٠٢٠ تم توزيع (١٦٠٦) قطعة ضمن مناطق الخاجية ونصف الدجيلي ، في حين بلغ عدد القطع الموزعة عام ٢٠٢١ (١٢٠٠٠) الف قطعة ضمن مناطق الخاجية و ام هليل وام حلانة و نصف الجيلي ، وفي عام ٢٠٢٢ تم توزيع (٧٤٧٤) قطعة ضمن مناطق ام هليل وام حلانة ، أما بالنسبة لعام ٢٠٢٣ فقد تم توزيع (٣٣٧٧) قطعة ضمن مناطق ام هليل وام حلانة والرميلة والدبية ، بذلك بلغ مجموع القطع الموزعة للمدة (٢٠١٣ . ٢٠٢٣) (٢٨٢١٠) الف قطعة ارض سكنية جدول (٢) ، وبحسب المسؤولين في بلدية الكوت فإن عملية فرز قطع الأراضي السكنية وتوزيعها مستمرة لجميع الشرائح المستفيدة .
- بلغت مساحة القطع الموزعة حوالي (١٨٣٥١٢٠٣) م^٢ للمدة (٢٠١٣ . ٢٠٢٣) أي ما يعادل (١٨,٣) كم^٢ وهي شكلت نسبة (٢٢%) من مساحة مدينة الكوت البالغة (٨٣) كم^٢ (مديرية بلدية الكوت، ٢٠٢٢)، أن جزء كبير من قطع الأراضي السكنية الموزعة تم تشييدها وإشغالها من قبل أصحابها لاسيما القطع الموزعة في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩ ضمن مناطق الخاجية وحي الجامعة والسياسيين وام هليل الاولى ، و في حال تم شمول المناطق المتبقية بالخدمات وسلف الإسكان فهذا الأمر يشجع أصحابها على تشييدها مما ينعكس على نمو المدينة.

يظهر من خلال ما سبق ان توزيع قطع الأراضي السكنية ساهم بشكل كبير بسرعة النمو الحضري في المدينة من خلال إضافة مناطق حضرية جديدة بلغت نسبتها (٢٢%) من مساحة مدينة الكوت الكلية ، أذ اخذ النمو الحضري في المدينة عدة أنماط منها نمط النوى المتعددة من خلال امتلاء الفضاءات والمساحات الفاصلة بينهما وبين استعمالات الأرض الوظيفية الحضرية للمدينة كما هو الحال في أحياء الخاجية وحي الجامعة والسياسيين والرميلة والدبية ، ونمط النمو الحضري المتدرج المتناثر على شكل قفزات لإنشاء مجمعات حضرية غير مرتبطة عمرانياً بالمدينة المركزية وإنما تفصلها مناطق خالية سوف تنمو وتتطور في المستقبل كما هو الحال في مناطق ام هليل وام حلانة ونصف الدجيلي ، خريطة (٢) .

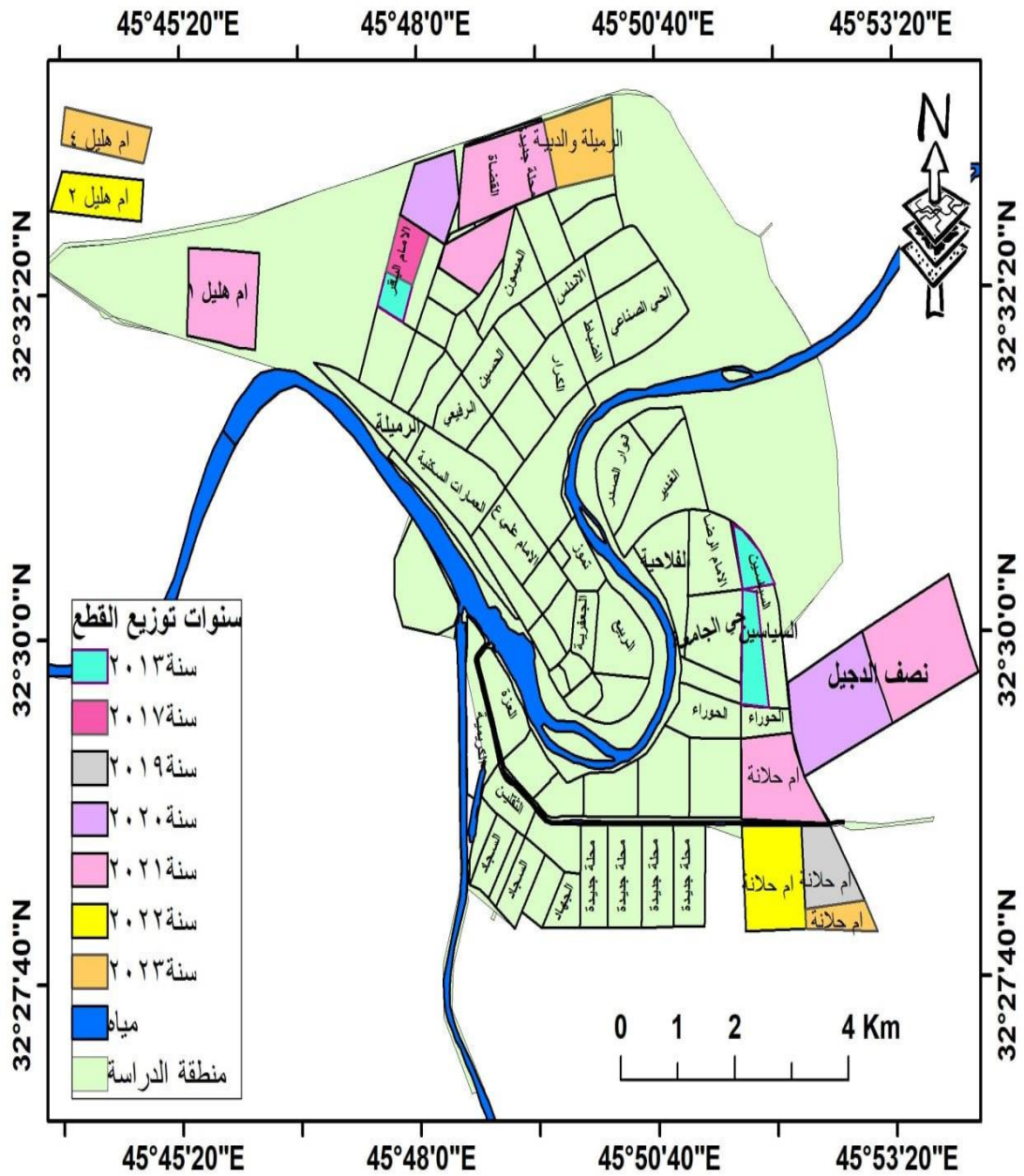
جدول (٢) توزيع قطع الأراضي السكنية في مدينة الكوت للمدة (٢٠١٣ - ٢٠٢٣)

السنة	الشرائح المستفيدة	عدد القطع	اسم المقاطعة	المساحة/م ^٢
٢٠١٣	حملة الشهادات العليا ، وزارة التربية ، القوات الامنية ، وزارة الصحة ، وزارة الصناعة والمعادن ، البلديات ، الشهداء السياسيين	١٨٦٦	الخاجية حي الجامعة السياسيين الفلاحية	١٠٥٨١٦٧
٢٠١٧	وزارة التربية ، وزارة الصحة ، الجرحى ، القوات الامنية ،	١٤٨٨	الخاجية	٧٨١٤١٢
٢٠١٩	جرحى الحشد الشعبي ، شهداء الحشد الشعبي ، شهداء العمليات الارهابية	٣٩٩	ام حلانة	٣٨٣٩٨١
٢٠٢٠	دائرة التسجيل العقاري ، مديرية البلدية ، دائرة التخطيط العمراني ، الشهداء السياسيين ، شهداء الحشد الشعبي والعمليات الارهابية ، وزارة الصحة	١٦٠٦	الخاجية نصف الدجيلي	٢٧٨٩٢٣٢
٢٠٢١	ديوان محافظة واسط ، مجلس محافظة واسط ، الوزارات التربيه ، الدفاع ، الداخلية ، العدل ، الاعمار والاسكان والبلديات الهجرة والمهجرين ، الزراعة ، الشباب والرياضة ، الكهرباء ، التخطيط ، حقوق الانسان ، السياحة والآثار ، الثقافة ، النفط ، التجارة ، التعليم العالي ، الصناعة والمعادن ، ذوي الاحتياجات الخاصة ، هيئة الاستثمار ، ديوان الوقف الشيعي ، المنافذ الحدودية هيئة التصنيع الحربي ، شهداء الحشد الشعبي والعمليات الارهابية ديوان الرقابة المالية ، مديرية البلديات ، التسجيل العقاري ، هيئة النزاهة ، عقارات الدولة ، نقابة الصحفيين والفنانين ، جهاز المخابرات ، المفوضية العليا للانتخابات ، الشعراء والادباء ، شريحة الامل والمطلقات والمتقاعدين	١٢٠٠٠	الخاجية ، ام هليل ، ام حلانة ، نصف الجيلي	٧٠٦٧٠٠٦
٢٠٢٢	الوزارات الداخلية ، الدفاع ، الزراعة ، التربية ، الصحة ، الصناعة والمعادن ، النفط ، الموارد المائية ، المالية ، التخطيط ، العمل والشؤون الاجتماعية ، العلوم والتكنولوجية ، الاعمار والاسكان والبلديات ، جرحى الحشد والعمليات الارهابية ، المصرف العقاري ، جهاز المخابرات ، الرواد الرياضيين ، ديوان الوقف السني ، سلطة الطيران المدني ، المنافذ الحدودية ، المفوضية العليا لحقوق الانسان ، الشهداء الضباط السياسيين الحشد الشعبي تظاهرات تشرين ، هيئة الحج والعمرة ، السجناء السياسيين ، المتقاعدين ، الامل ، المطلقات ، ذوي الاحتياجات الخاصة ، المهجرين والمهاجرين ، عقود ٣١٥ مديرية بلدية الكوت وبلديات واسط	٧٤٧٤	ام هليل ام حلانة	٤١٦٧٠٠٨
٢٠٢٣	النقابات المهندسين ، المحاسبين ، الفنانين ، المحامين ، الصحفيين ، المخترعين ، الشعراء ، الاطباء البيطريين ، ديوان محافظة واسط ، مجلس محافظة واسط ، الوزارات الداخلية ، الدفاع ، الموارد المائية ، المالية ، التجارة ، الزراعة ، النفط ، التربية ، الصحة ، الشباب والرياضة ، الصناعة والمعادن ، الاتصالات ، كلية الامام الكاظم(ع) ، جامعة واسط ، مؤسسة الشهداء ، مؤسسة السجناء ، المادة ١٤٠ ، ذوي الاحتياجات الخاصة ، الامل ، المتقاعدين ، حملة الشهادات العليا ، جرحى العمليات الارهابية ، هيئة الحشد الشعبي ، السجناء السياسيين ، هيئة النزاهة ، المحققين القضائيين ، ديوان الوقف الشيعي ، شبكة الاعلام الاعراقي	٣٣٧٧	ام هليل ام حلانة الرميلة والديبية	٢١٠٤٣٩٧
	المجموع	٢٨٢١٠	—	١٨٣٥١٢٠٣

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على

١ . مديرية بلدية الكوت ، شعبة تنظيم المدن (GIS) ، بيانات غير منشورة .

خريطة (٢) توزيع قطع الاراضي السكنية في مدينة الكوت للمدة (٢٠١٣ . ٢٠٢٣)



المصدر : عمل الباحث اعتماداً على

١. خريطة التصميم الاساس لمدينة الكوت لغاية عام ٢٠٣٠ .
٢. بلدية الكوت ، شعبة تنظيم المدن (GIS) ، بيانات غير منشورة .

- الاستنتاجات :

١. يتخذ النمو الحضري أنماط عدة منها المخطط ومنها العشوائي بحسب مرحل نمو المدينة .
٢. تؤثر العوامل البشرية والاجتماعية والاقتصادية على سرعة النمو الحضري في المدينة .
٣. ساهمت عملية توزيع قطع الأراضي السكنية على نمو مدينة الكوت من خلال إضافة أراضي حضرية جديدة بلغت مساحتها ١٨,٣ كم^٢ شكلت نسبة (٢٢%) من مساحة المدينة الكلية .
٤. يتم فرز وتوزيع قطع الأراضي السكنية بأشراف الدوائر الحكومية ذات العلاقة باعتماد نمط التوزيع المخطط ضمن التصميم الأساس للمدينة .
٥. يؤثر كل من الموقع والبنية التحتية والخدمات المتاحة على توزيع قطع الأراضي السكنية .

- المقترحات :

١. وضع خطة شاملة لتوزيع قطع الأراضي السكنية بما يتناسب مع احتياجات المدينة.
٢. تطوير البنية التحتية والخدمات في المناطق الجديدة لتحفيز التوسع العمراني المخطط.
٣. يجب توزيع قطع الأراضي ضمن المناطق المخصصة للاستعمال السكني بالتصميم الأساس للمدينة لتجنب تغيير جنس الأرض واستعمالات الأرض داخل المدينة .
٤. تشجيع الناس من قبل الحكومة على السكن في المناطق الموزعة من خلال تقديم تسهيلات في مجال قروض الإسكان والمصرف العقاري ، فضلاً عن تقديم تخفيضات وإعفاءات في ما يتعلق بالرسوم والضرائب .

. المصادر :

١. أبو عياش، عبد الاله و اسحق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية ، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، جامعة الكويت ، ١٩٨٠ .
٢. أبو عيانة ، فتحي محمد ، السكان والعمران الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤ .
٣. الجميلي ، تغريد حامد علي، التوسع العمراني لضاحية أبو غريب دراسة تحليلية وتخطيطية في أنماط العمران ، رسالة ماجستير (غير منشورة) (المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
٤. الجنابي ، صلاح حميد ، مركز المدينة الاقتصادي دائرة في المركب الحضري، مجلة الجمعية الجغرافية، المجلد (١٦)، ١٩٨٥ .
٥. الجنابي ، صلاح حميد، جغرافية الحضرة أسس وتطبيقات ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .
٦. حسين ، سفير جاسم ، تحليل الواقع السكني في مدينة السماوة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠١ .
٧. حسين ، عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن أسس وتطبيقات ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٧ .
٨. الشمري ، مسلم كاظم حميد ، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الرئيسية في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٧ .
٩. الصقار، فؤاد محمد ، التخطيط الإقليمي، الطبعة الثانية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤ .
١٠. عبد الرحيم ، عبد الباسط هادي وندى خليفة محمد علي الركابي ، النمو الحضري والمدن الصناعية الجديدة ، مجلة نسق ، المجلد (٣٦) ، العدد (٦) ، ٢٠٢٢ .
١١. غنيم ، عثمان محمد ، تخطيط استخدام الأرض الريفي الحضري، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨ .
١٢. غنيم ، عثمان محمد وحسن محمد الأخرس وهشام شعبان الجندي ، جغرافية المدن ، ط١ ، الدار المنهجية للنشر ، عمان ، ٢٠١٦ .
١٣. مديرية بلدية الكوت ، شعبة تنظيم المدن (GIS) ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢ .
١٤. نجم الدين ، احمد ، جغرافية سكان العراق، جامعة بغداد، ١٩٨٢ .
١٥. الهيتي ، صبري فارس وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠٠ .
١٦. الوائلي ، علي فوزي سعيد ، التحليل المكاني لمشكلة السكن في مدينة الكوت ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١١ .
١٧. وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للإحصاء ، التقرير السنوي الخاص بالرقم الوظيفي لعام ٢٠٢٢ ، بيانات غير منشورة .
١٨. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان العراق، لعام ١٩٩٧ .
١٩. الوقائع العراقية ، العدد ٤٢٨٦ ، لسنة ٢٠١٣ .
- 20- Adelman, Iram and Morris Cynthia T., ed, "Society Politics and Economic Development" John Hopkins press, Baltimore, 1967 .
- 21- Chorley, Richard J. & petet Haggtt , socio – Economic Models in geography, coltd, printed photo litho , London, 1972.
- 22- Robert D, Haravy. and W. A. V. Clark, The Nature and Economic of Urban Sprawl Internal structure of city, Oxford University Press, N. Y. 1972.
- 23- U.N., World population Monitoring 1991, New York, 1992 .